

Distr.: Limited
26 February 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية العلمية والتقنية

الدورة الأربعون

فيينا، ١٧-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣

مشروع التقرير

إضافة

خامسا - استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، واصلت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية نظرها في البند المتعلق باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار خطة العمل التي اعتمدها أثناء دورتها الخامسة والثلاثين (A/AC.105/697 و Corr.1، المرفق الثالث، التذييل).

٢ - وكان معروضا على اللجنة الفرعية مذكرة من الأمانة بعنوان "البحوث الوطنية المتعلقة بالحطام الفضائي وبأمان الأجسام الفضائية التي توجد على متنها مصادر للقدرة النووية وبمشاكل اصطدامها بالحطام الفضائي" (A/AC.105/789)، وكذلك ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي بشأن "آفاق استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي" (A/AC.105/C.1/L.265 و Corr.1).

٣ - كما كان معروضا على اللجنة الفرعية تقرير الفريق العامل المعني باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وعنوانه "استعراض الوثائق الدولية والعمليات الوطنية



المحتملة الصلة باستخدام مصادر القدرة النووية للأغراض السلمية في الفضاء الخارجي" (A/AC.105/781). ووفقا لخطة عملها، فقد نظرت اللجنة الفرعية فيما إذا كانت ستتخذ، أم لا، أي خطوات إضافية بشأن المعلومات الواردة في التقرير.

٤- وقد تحدث في إطار هذا البند ممثلو كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٥- عملا باتفاق توصلت إليه اللجنة الفرعية في درتها التاسعة والثلاثين (A/AC.105/786)، واستنادا إلى الأعمال التي اضطلع بها الأعضاء المهتمون في الفريق العامل المعني باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، بين الدورتين التاسعة والثلاثين والأربعين، فقد عرضت على اللجنة الفرعية ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي والأرجنتين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعنوان "خطة عمل مقترحة لوضع إطار دولي تقني للأساس للأهداف والتوصيات المتعلقة بأمان تطبيقات مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي" (A/AC.105/C.1/L.261).

٦- واستنادا إلى ذلك الاقتراح، اعتمدت اللجنة الفرعية خطة عمل أخرى متعددة السنوات بشأن "استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي" تغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، على النحو الوارد في المرفق [...] بهذا التقرير.

٧- وقد أعلنت اللجنة الفرعية بمبادرة جديدة وردت في ميزانية الوكالة "ناسا" المقترحة لعام ٢٠٠٤، بناء على المبادرة الخاصة بالنظم النووية التي وافق عليها مؤخرا كونغرس الولايات المتحدة. ومن شأن المبادرة الجديدة، المسماة مشروع بروميثيوس، أن تطور أنماطا متقدمة من نظم توليد القدرة على أساس النظائر المشعة، ونظم توليد القدرة على أساس الانشطار النووي. أما الأنماط المتقدمة المخطط لها في مجال النظم القائمة على النظائر المشعة فمن شأنها أن تمكن من العمل في جميع أحوال الطقس في استكشاف المنظومات الكوكبية في أي مكان وفي أي وقت، مما يمكن أن يتيح الامكانية لاستخدامها على متن مركبة بعثة المريخ (مارس سمارت لاندر مشن) المخطط لإطلاقها في عام ٢٠٠٩. وأما المرحلة الأولية من النشاط المعني بنظم توليد القدرة على أساس الانشطار النووي فسوف تركز على تعريف أهداف أبحاث التكنولوجيا القريبة الأمد، وعلى تحديد بعثات العلوم الكوكبية التي تنفرد بأها بعثات لا يمكن تنفيذها إلا بواسطة القدرة الكهربائية المولدة بالانشطار النووي.

٨- وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، دعت اللجنة الفرعية في جلستها ٥٨١ المعقودة في ١٧ شباط/فبراير، فريقها العامل المعني باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء

الخارجي، الذي يرأسه سام هاريسون (المملكة المتحدة)، إلى الاجتماع من جديد. وقد عقد الفريق العامل [١٠] جلسات.

٩- وفي جلستها [...] المعقودة في [...] شباط/فبراير، أقرت اللجنة الفرعية تقرير الفريق العامل (انظر المرفق [...]). بهذا التقرير).

١٠- وقد اتفقت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية على أنه ينبغي الطلب إلى الفريق العامل بأن يواصل أعماله بين الدورة الحالية والدورة الحادية والأربعين للجنة الفرعية، في عام ٢٠٠٤، على النحو المبين في خطة العمل الجديدة (انظر المرفق [...]) وعلى النحو الذي أوصى به تقرير الفريق العامل (انظر المرفق [...]). ويمكن تيسير ذلك بإجراء مناقشات غير رسمية فيما بين الأعضاء المهتمين من الفريق العامل، في فيينا في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وذلك مباشرة قبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

سادسا- وسائل وآليات تعزيز التعاون بين الوكالات وزيادة استخدام التطبيقات والخدمات الفضائية ضمن هيئات منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها

١١- وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، واصلت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية نظرها في البند الخاص بوسائل وآليات تعزيز التعاون بين الوكالات وزيادة استخدام التطبيقات والخدمات الفضائية ضمن هيئات منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها. وقد دعت خطة العمل التي اعتمدت أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجنة الفرعية (A/AC.105/736)، المرفق الثاني، الفقرة ٤٠) اللجنة الفرعية إلى وضع اقتراحات محددة وملموسة، وعند الاقتضاء، وضع خطط عمل لتعزيز التعاون بين الوكالات على استخدام الفضاء ضمن منظومة الأمم المتحدة، ولزيادة استخدام التطبيقات والخدمات الفضائية ضمن المنظومة بوجه عام وفيما بين الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

١٢- وكان معروضا على اللجنة الفرعية الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي عن دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (A/AC.105/791)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة الفضاء الخارجي ضمن منظومة الأمم المتحدة: برنامج العمل لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ والأعوام اللاحقة (A/AC.105/792).

١٣- وقد تحدث في إطار هذا البند ممثلو كل من بلغاريا والجمهورية العربية السورية والمكسيك والولايات المتحدة. كما تحدث ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٤- كما استمعت اللجنة الفرعية إلى العرضين التقنيين التاليين في إطار هذا البند من جدول الأعمال:

(أ) "استخدام الاستشعار عن بعد في دعم اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي"، قدمه ممثلا وكالة الفضاء الأوروبية واليونيسكو؛

(ب) "تقرير رئيس الاجتماع المشترك بين الوكالات"، قدمه ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٥- لاحظت اللجنة الفرعية بارتياح ان الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي قد عقد دورته الثالثة والعشرين في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأشارت اللجنة الفرعية إلى أن الدورة المقبلة للاجتماع المشترك بين الوكالات ستستضيفه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف في أوائل عام ٢٠٠٤، قبل انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة الفرعية.

١٦- وقد أقرت اللجنة الفرعية توصية الاجتماع المشترك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (A/AC.105/791، الفقرة ٢٠) بأنه ينبغي عقد دورة غير رسمية مفتوحة يدعى لحضورها ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة بالتزامن مع الدورة السنوية للاجتماع المشترك بين الوكالات. ولاحظت اللجنة الفرعية أنه بالنظر لمحدودية الوقت المتاح خلال الدورة المفتوحة، فإن جدول أعمالها ينبغي أن ينصب على موضوع أو مواضيع معينة يتم اختيارها مسبقا من خلال إجراء مناقشات فيما بين نقاط الاتصال للاجتماع المشترك بين الوكالات (A/AC.105/791، الفقرة ٢١).

١٧- واستنادا إلى توصية الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (A/AC.105/791، الفقرة ٣٠)، دعت اللجنة الفرعية هيئات الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير سنوية إليها بشأن مواضيع معينة. كما شجعت اللجنة الفرعية هيئات الأمم المتحدة على النظر في تقديم تقارير عن أعمالها المتصلة ببنود معينة من جدول أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين.

١٨- كان معروضا أيضا على اللجنة الفرعية وثيقة أعدها مكتب شؤون الفضاء الخارجي، تتضمن مشروع قائمة أولية بالاجراءات الموصى بها في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مما له صلة مباشرة أو محتملة بالعلوم والتكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها (A/AC.105/791).

(C.1/2003/CRP.12). وقد تضمن مشروع القائمة أيضا الاجراءات التي تعالج المسائل الشاملة التي يمكن لاستخدام العلوم والتكنولوجيا الفضائية المساهمة فيها. واستنادا إلى توصية الاجتماع المشترك بين الوكالات (A/AC.105/791، الفقرتان ٣٥ و ٣٦)، دعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى إكمال القائمة عن طريق تقديم معلومات عن المبادرات والبرامج ذات الصلة بالفضاء مما ستنفذه استجابة لاجراءات معينة أوصت بها خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي. ويمكن أن تشمل المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء أيضا نقاط الارتباط بالمواقع الشبكية ذات الصلة بالمبادرات والبرامج الواردة في القائمة، وذلك من أجل توفير المزيد من المعلومات للأطراف المهتمة. وقد لاحظت اللجنة الفرعية أن القائمة يمكن أن تصلح، بعد إكمالها، كدراسة استقصائية شاملة لتجاوب الأوساط المعنية بالفضاء مع نتائج مؤتمر القمة العالمي.

١٩- أشارت اللجنة الفرعية إلى أن البيانات الساتلية المتعلقة بالبحوث الانمائية ونواتجها قد ساهمت مساهمة كبيرة في برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ومع أن معظم عمليات الخدمات الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا تعتمد بقدر كبير على البيانات والنواتج المستقاة من البعثات الساتلية العاملة، فإن نظم البحوث الانمائية أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من بعض عملياتها.

سابعاً- تنفيذ نظام فضائي عالمي متكامل لتدبر الكوارث الطبيعية

٢٠- وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، واصلت اللجنة الفرعية نظرها في بند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ نظام عالمي فضائي متكامل لتدبر الكوارث الطبيعية، وفقا لخطة العمل التي اعتمدت في دورتها الثامنة والثلاثين (A/AC.105/736، المرفق الثاني، الفقرة ٤١). ووفقا لخطة العمل، استعرضت اللجنة الفرعية البنى العملياتية العالمية الممكنة لتولي شؤون تدبر الكوارث الطبيعية، بالاستفادة إلى أقصى حد من النظم الفضائية الموجودة حاليا والمخطط لها مستقبلا.

٢١- وأدلى ببيانات في إطار هذا البند ممثلو إكوادور وألمانيا واندونيسيا وبيرو والصين وفرنسا وكندا وكوبا وكولومبيا وماليزيا ونيجيريا والهند والولايات المتحدة واليابان. وأدلى ببيان المراقب عن أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR).

٢٢- كما استمعت اللجنة الفرعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال إلى العروض التقنية التالية:

(أ) "Earth observation data in seismic risk assessment" (بيانات رصد الأرض في تقييم المخاطر السيزمية)، قدمه ممثل اليونان؛

(ب) "Small satellite constellations for monitoring natural and man-made catastrophes" (مجموعات السواتل الصغيرة لرصد الكوارث الطبيعية والبشرية)، قدمه ممثل الاتحاد الروسي.

٢٣- أثناء النقاش، استعرضت الوفود الجهود الوطنية والتعاونية في تنفيذ النظم الفضائية لتدبر الكوارث الطبيعية. وقُدِّمت أمثلة على برامج وطنية وعن التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في هذا الصدد.

٢٤- وسلِّمت اللجنة الفرعية بأن تكنولوجيا الفضاء تمثل أدوات هامة لزيادة قدرات جميع البلدان في التصدي بفعالية في حالة وقوع كوارث وطنية، خصوصا في البلدان النامية التي هي أقل تأهبا لمواجهة العواقب الاقتصادية المكلفة وحالات التراجع الإنمائي التي تسببها الكوارث الطبيعية.

٢٥- وقد نوهت اللجنة الفرعية مع الارتياح الجهود التي تبذلها الدول لاستعمال المعلومات العلمية والبيانات الساتلية وتكنولوجيا الفضاء، ويجري ذلك غالبا مقترنا مع استخدام تكنولوجيا أخرى مثل نظم المعلومات الجغرافية، وكذلك بنهجها العالمي المتكامل طوال دورة ادارة مختلف جوانب مواجهة الكوارث، من التأهب والتنبؤ إلى تقييم الأخطار والضرر، والاستجابة وإصلاح الأوضاع والتخطيط وتخفيف الآثار.

٢٦- ولاحظت اللجنة الفرعية أن إنجاز بنية تحتية عالمية لتدبر الكوارث سيتطلب استخدام نهج قائم على "هندسة النظم"، يمكن أن يربط البعثات الساتلية الحالية بنماذج علمية مختلفة من الظواهر الطبيعية، وبنظم دعم القرارات، التي من شأنها أن تعزز القدرات على اتخاذ القرارات أثناء الكوارث الطبيعية. كذلك لاحظت اللجنة الفرعية أن نهج تعاوني قائم على "النظم" من هذا القبيل سيحسن عملية تنفيذ البنى العملياتية دعما لشبكة عالمية ممكنة لتدبر الكوارث.

٢٧- كما سلِّمت اللجنة الفرعية بأهمية الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائجه، اللذين تم التسليم فيهما بالصلة الأساسية القائمة بين الحد من الكوارث والتنمية المستدامة. وتكمن تلك الصلة في الطبيعة الطويلة الأمد التي يتسم بها الحد من الكوارث واستهدافه للمجتمعات الأكثر تعرضا للمخاطر.

٢٨- كذلك نوهت اللجنة الفرعية مع التقدير بالإسهام الكبير الذي قدمته فرقة العمل المعنية بتدبير الكوارث طوال فترة خطة عمل اللجنة الفرعية بشأن "تنفيذ نظام فضائي عالمي متكامل لتدبير الكوارث الطبيعية". ولاحظت اللجنة الفرعية أن فرقة العمل ستواصل إسهامها في أعمال اللجنة الفرعية بشأن تدبير الكوارث وفي استعراض الجمعية العامة الخمسي لليونيسيس الثالث في عام ٢٠٠٤، على السواء.

٢٩- سلّمت اللجنة الفرعية أيضا بأهمية المبادرات الدولية، بما فيها أعمال اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض (سيوس)، وتحديد فريقها لإدارة دعم الكوارث، الذي أعد ونشر تقريره النهائي حول استخدام سواتل رصد الأرض للدعم أثناء الكوارث. ووصف التقرير النهائي البنى العالمية الممكنة للتعاون الدولي، وأوصى بالتحسينات اللازمة للنظم الساتلية الحالية والمقبلة. ولاحظت اللجنة الفرعية، بصفة خاصة، أن الفريق العامل يواصل التعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، مثل مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وشراكة إيجوس (IGOS-P).

٣٠- ولاحظت اللجنة الفرعية مع الارتياح أن تقدما قد أحرز نحو إقامة بنية عملياتية عالمية ممكنة لتولي شؤون تدبير الكوارث الطبيعية، بالاستفادة إلى أقصى حد من النظم الفضائية الموجودة والمخطط لها، وذلك بصفة جزئية، من خلال ميثاق التعاون من أجل تحقيق الاستخدام المنسق للمرافق الفضائية في حال وقوع كوارث طبيعية أو تكنولوجية ("الميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبيرة") الذي يمكن من خلاله أن تستخدم سواتل الإيسا والمركز الوطني للدراسات الفضائية (CNES) ووكالة الفضاء الكندية والوكالة الهندية "إيسرو" (ISRO) والوكالة الأمريكية "نوا" (NOAA) لتقديم صور رصد الأرض إلى سلطات الحماية المدنية لأجل التصدي للكوارث الكبيرة. ولاحظت اللجنة الفرعية أيضا أنه، منذ دخول الميثاق حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قد جرى تفعيله ٢٧ مرة في عدد من البلدان التي وقعت فيها كوارث، مثل الزلازل والإنفجارات البركانية والإنزلاقات الأرضية والفيضانات. ورحّبت اللجنة الفرعية، في هذا الصدد، بجهود أجهزة الحماية المدنية ومشاركتها في أنشطة الميثاق.

٣١- أحاطت اللجنة الفرعية علما بأن اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية (CONAE) التابعة للأرجنتين، والوكالة الوطنية للتنمية الفضائية (NASDA) التابعة لليابان، تجريان التحضيرات النهائية للانضمام للميثاق. ولاحظت اللجنة الفرعية مع الارتياح أيضا أن مكتب

شؤون الفضاء الخارجي هو بصدد أن يصبح هيئة متعاونة لدى الميثاق وسوف يقوم بمهمة الجهة المحورية والمستعمل المعتمد للميثاق ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٣٢- وقد أعرب عن رأي مفاده أن الميثاق الدولي موضوع فيما يخص الفضاء والكوارث الكبيرة ينبغي أن يشكل جزءا من مناقشات فرقة العمل المعنية بتدبير الكوارث من أجل استبانة السبل التي ستسمح بإنشاء نظام عالمي متكامل.

٣٣- ولاحظت اللجنة الفرعية أن النظام الساتلي الدولي للبحث والإنقاذ (كوسباس- سارسات)، الذي يستخدم سواتل في مدارات قريبة من الأرض ومدارات ثابتة حول الأرض لاكتشاف وتحديد مواقع المستغيثين من الطيارين والبحارة، ومؤخرا جدا، المستعملين على البر، يمكن أن يمثل نموذجا آخر للطريقة التي يمكن أن يعمل بها نظام إدارة عملياتي عالمي لدعم تدبير الكوارث. وتشارك ٣٠ دولة في هذا النظام، وقد تم إنقاذ حياة ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ شخص على نطاق العالم منذ تشغيل النظام في عام ١٩٨٢.

٣٤- كما لاحظت اللجنة الفرعية أن نيجيريا، من خلال وكالة إدارة الطوارئ الوطنية التابعة لها، قد انضمت إلى نظام كوسباس- سارسات، ووافقت على إنشاء محطة طرفية للمستفيدين المحليين ومركز مراقبة للعمليات تابعين للنظام في البلد، ويُتوقع أن يدخل حيز التشغيل في عام ٢٠٠٣. وبمجرد تشغيلهما، ستتمكن نيجيريا من تلقي بيانات نداءات الاستغاثة والعمل كمحور لتوزيعها في المنطقة دون الإقليمية لغربي أفريقيا، بحيث يمكن تحديد مواقع السفن أو الطائرات أو أي أشخاص في حالة استغاثة ومزودين بأجهزة الاشارة اللازمة وإنقاذهم.

٣٥- وسلّمت اللجنة الفرعية بإسهام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) في تطوير برامج وتطبيقات فضائية يمكن أن تنتقل بالحد من الكوارث إلى مستوى أعلى من الكفاءة في جميع البلدان والمجتمعات المعرضة لخطر الكوارث، وكذلك تشجيع الاستراتيجية للنهج الاستباقي في إستبانة أوجه الضعف والخطر وتدبيرها بدلا عن التصدي لآثار الكوارث. وأحاطت اللجنة الفرعية علما بتعاون الاستراتيجية مع الرؤساء المشاركين للفرقة العاملة المعنية بتدبير الكوارث ودعمها لمكتب شؤون الفضاء الخارجي في تنظيم سلسلة حلقات العمل الإقليمية الجارية بشأن التطبيقات الفضائية وتدبير الكوارث.

٣٦- ولاحظت اللجنة الفرعية أن عددا من الدول قد عالج عدة أهداف متوخاة في خطة عملها بشأن "تنفيذ نظام فضائي عالمي متكامل لتدبير الكوارث الطبيعية" لعامي ٢٠٠١ و

٢٠٠٢، بما في ذلك دراسة السواتل ونظم توزيع البيانات الموجودة والتي يمكن أن تستخدم لتدبر الكوارث.

٣٧- ونوّهت اللجنة الفرعية مع الارتياح بجهود عدة دول من أجل إنشاء سواتل ومجموعات من السواتل الصغيرة على الصعيد الإقليمي أو الدولي لرصد الكوارث.

٣٨- وأعرب عن رأي مفاده أن تطوير بني فضائية متكاملة لتدبر الكوارث على الصعيد الإقليمي أو الدولي سيتطلب جهوداً جادة لإيجاد معايير أو بروتوكولات دولية، لأن هذه المعايير أو البروتوكولات يمكن أن تؤدي إلى خفض كبير في تكاليف التطوير بينما تكفل في الوقت نفسه الاستفادة إلى أقصى حد من النظم الموجودة.

تاسعا- دراسة الطبيعة الفيزيائية والخواص التقنية للمدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه وتطبيقاته في ميدان الاتصالات الفضائية وغيره من الميادين، وكذلك عن المسائل الأخرى المتصلة بتطورات الاتصالات الفضائية، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها

٣٩- وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، واصلت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية نظرها في البند المتعلق بالمدار الثابت بالنسبة للأرض والاتصالات الفضائية.

٤٠- وقد تحدث في إطار هذا البند ممثلو كل من اكوادور وبيرو وجنوب افريقيا وشيلي وكولومبيا والمكسيك واليونان.

٤١- كما استمعت اللجنة الفرعية إلى عرض قدمه ممثل كولومبيا في إطار هذا البند عن "الاعتبارات التقنية للسواتل في المستقبل ذات المدار الثابت بالنسبة للأرض وذات نطاقات التردد الواسعة التي تقدم خدماتها للمناطق المدارية".

٤٢- وقد نوّهت اللجنة الفرعية بارتياح بأنه على إثر الدعوة التي وجهتها اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والثلاثين (A/AC.105/786، الفقرة ١٣١)، قدم الاتحاد الدولي للعلوم الفلكية عرضاً خاصاً عن حالة الأعمال التي يقوم بها بشأن تداخل الترددات مع المجال الفلكي الراديوي والمناطق الخالية من التداخلات الراديوية.

٤٣- كررت بعض الوفود الرأي القائل بأن المدار الثابت بالنسبة للأرض هو مورد طبيعي محدود له عدة خصائص ينفرد بها تنطوي على مخاطر الإشباع، وأنه من الضروري، تبعاً لذلك، تأمين تمتع كافة الشعوب بفوائد استغلاله، بصرف النظر عن قدراتها التقنية الحالية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومصالحها بصفة خاصة. وأعربت تلك الوفود عن

اعتقادها بأنه ينبغي منح جميع الشعوب سبل الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض على أساس من الإنصاف والترشيد، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومصالحها والوضع الجغرافي الخاص لبعض البلدان على وجه الخصوص.

٤٤ - كما أعربت عدة وفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي أن تشارك بفعالية في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن يتم إعداد بيان عن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الفضائية أن تساعد على سدّ الفجوة الرقمية، لتقديمه في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي، المقرر عقدها في تونس في عام ٢٠٠٥.

٤٥ - وذهبت بعض الوفود إلى الإشارة إلى التهديد الخطير الذي يمثله الحطام الفضائي في المدار الثابت بالنسبة للأرض.

٤٦ - كما جرى الإعراب عن رأي مفاده أنه بالنظر إلى أن خدمات من قبيل الصحة عن بُعد والتطبيب عن بُعد المقدمة للمناطق الريفية تستلزم الوصول إلى الاتصالات الساتلية ذات الترددات الواسعة، ونظراً إلى وجود مخصصات من طيف الترددات الراديوية، واضمحلال قوة الاشارات الذي يعود إلى الضعف الذي يصيبها من جراء الأمطار، فإن الوصول إلى هذه الخدمات في المناطق المدارية يمكن توفيره بأكثر الأشكال فعالية عن طريق عدد قليل من المواقع المحددة في المدار الثابت بالنسبة للأرض. ولهذا الأسباب، فقد أعرب ذلك الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي اعطاء البلدان المدارية الأولوية في المواقع المذكورة في المدار الثابت بالنسبة للأرض.

٤٧ - كذلك جرى الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تولي اهتماماً متزايداً للمسائل القانونية والعلمية والتقنية المتعلقة بسبل الوصول المتكافئة إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض.

عاشرا- حشد الموارد المالية من أجل تنمية القدرات في ميدان تطبيقات العلوم والتكنولوجيا الفضائية

٤٨ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٧، نظرت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في بند من جدول الأعمال يتعلق بحشد الموارد المالية من أجل تنمية القدرات في ميدان تطبيقات العلوم والتكنولوجيا الفضائية.

٤٩- وقد أدلى ببيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال ممثلو إندونيسيا وباكستان والولايات المتحدة.

٥٠- ونوّهت اللجنة الفرعية مع التقدير بأهمية الإسهام الذي قدمته فرقة العمل المعنية بمصادر التمويل الابتكارية، ولاحظت أن فرقة العمل هذه ستواصل الإسهام بمدخلات في عمل اللجنة الفرعية وفي استعراض الجمعية العامة الخمسي لليونيسبيس الثالث بشأن إيجاد مصادر تمويل جديدة وابتكارية لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث.

٥١- ولاحظت اللجنة الفرعية أن حشد الموارد المالية لتطوير القدرات في تطبيقات العلوم والتكنولوجيا الفضائية يمكن أن يُحقق بسبل مختلفة، منها إقامة شراكات بين الوكالات التقنية والمنظمات المناحة والقطاع الخاص والمستعلمين في البلدان النامية المنخرطين في مشاريع التنمية المستدامة التي يمكن أن تسهم في بناء القدرات. وشملت بعض الأمثلة لأنواع هذه الشراكات النظام العالمي لرصد المناخ؛ وتقديم محطات أرضية والتدريب إلى دول في أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي في إطار برنامج تابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تشغله المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية (يومسات)؛ والشراكة الخاصة بأحراج حوض نهر الكونغو، التي تدعمها الوكالة "ناسا" ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية "يوسايد" (USAID)؛ ومشروع قمح الربيع في أفغانستان التابع للوكالة "يوسايد".

٥٢- لاحظت اللجنة الفرعية أيضا أن المصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات التمويلية التي تمول المشاريع الإنمائية في البلدان النامية لا تدرك دائما الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها التطبيقات الفضائية.

٥٣- أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن استخدام البلدان النامية للتطبيقات الفضائية يواجه عقبات نتيجة للافتقار للموظفين المؤهلين والمعدات وعدم توفر الموارد المالية الكافية. وأكدت هذه الوفود أهمية التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وخصوصا لتعزيز الفرص من أجل زيادة سبل الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا الفضائية، والقيام عن طريق ذلك ببناء القدرات وتعزيزها.

٥٤- كما أعرب عن رأي مفاده أنه يمكن أن تشمل التدابير المحددة لمواجهة تلك العقبات ما يلي: مساهمات من الصناعات العاملة في مجال أعمال سواتل الاتصالات؛ وتوجيه دعوة من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء وسائر الهيئات الدولية لتقديم مساهمات إلى الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية؛ وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات ذات الصلة بالفضاء؛ واستحداث شروط في التشريعات الوطنية تنص

على حوافز ضريبية على الإسهام في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتقديم دعم من المصارف الإنمائية الدولية وغيرها من المؤسسات المالية. وأعرب ذلك الوفد عن رأي مؤداه أنه ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يعدّ وثيقة لكي تُقدّم إلى الصناعات، تحتوي على توصيات اليونيسبيس الثالث والاقتراحات العملية ذات الصلة لتنفيذ التوصيات من خلال إقامة شراكات.
